١٤ ـ الموقف السعودى من الحرب

أ. خليل العنانى(*)

مقدمة

عشية احتلال العراق فى التاسع من إبريل ٢٠٠٣، نعت الكثير من الكتابات الحال التى آل إليها النظام العربى، وأفرط الكثيرون فى توجيه النقد اللاذع لبنية هذا النظام وهيكله الأساسى ممثلاً فى الجامعة العربية، كما وُجه لوم عنيف للعديد من القوى الرئيسة فى العالم العربى، نظرًا لموقفها الضعيف فى مواجهة قرار غزو العراق. فى حين رآه البعض أشبه «بنكبة» عربية جديدة تضاف إلى نكبة فلسطين ١٩٤٨[١]، ولكنها أكثر ألمًا كونها قد تمهد لنكبات عربية أخرى، ما لم يتم احتواء تداعياتها بالشكل المطلوب.

وقد توصلت أغلب التحليلات التى حاولت سبر أغوار الأزمة التى يعيشها النظام العربى منذ احتلال العراق إلى أن ثمة حاجة ملحة لإعادة النظر فى هيكلية هذا النظام وطبيعة العلاقة بين وحداته، ناهيك عن حتمية تطوير المؤسسة الرسمية المسئولة عن تنظيم وإدارة التفاعلات داخل النظام وخارجه.

ومنذئذ توالت المشاريع والمبادرات التى تبغى تطوير الجامعة العربية، وتفعيل دورها كى تصبح أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات التى تواجه العالم العربى.

وفى هذا الصدد يمكن رصد ملاحظتين هامتين صبغتا معظم التحليلات التى تناولت أزمة النظام العربى بعد احتلال العراق، وكيفية التعاطى معها: **الأولى**: أنها تعاطت مع أزمة النظام العربى بوصفها أزمة «مرحلية» مؤقتة ذات طبيعة «ثانوية»، ترتبط فى عمومها بالتحولات التى جرت فى قمة النظام العالمى، خصوصًا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واستفراد الولايات المتحدة بالمنطقة العربية؛ وهو ما يعنى

(*) باحث علوم سياسية ـ مجلة الديموقراطية ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

ضمنًا أن الخروج من الأزمة لا بد وأن يتم فى إطار نموذج «التحدى والاستجابة»، وليس العلاج من الجذور. **والثانية**: أن معظم المبادرات التى طرحت لتطوير الجامعة العربية، فضلاً عن تضاربها وتناقضها؛ لم تخل من تأكيد الأزمة التى يعيشها النظام العربى، ذلك أنها تركزت فى البعد المؤسسى/ القانونى لطبيعة عمل الجامعة وأجهزتها، دون الاهتمام بالبعد السياسى/ الإستراتيجى، وهو المقصد الأساسى من تأسيس الجامعة قبل نصف قرن ونيف.

وقد ظن البعض ـ ربما خطأ ـ أن الحالة العراقية، وكيفية تعاطى النظام العربى معها، تعد النموذج الأسوأ لما يمكن أن يئول إليه حال هذا النظام من العجز وانعدام الحركة؛ ذلك أن ثمة تسليم واعترافًا «ضمنيا» بتهتك بنية النظام العربى، ودخوله فى أتون مرحلة من التردى والتدهور منذ أواخر عقد التسعينيات وحتى الآن، بيد أنه لم يصل الأمر إلى حد التسليم بفقدانه للعديد من بديهيات العمل المؤسسى المشترك[٢].

وما هى إلا سنوات قليلة حتى جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان (صيف ٢٠٠٦)، كى تكشف عمق الأزمة التى يعيشها النظام الرسمى العربى، والتى قد تفوق فى أبعادها وتداعياتها أزمة غزو العراق؛ ليس لجهة الإعلان الرسمى والصريح عن إخفاق الجامعة العربية فى التعاطى مع الأزمة، والذى تجلى صراحة فى مناسبتين: **الأولى**: حين رفع مجلس وزراء الخارجية بالجامعة الأمر إلى مجلس الأمن كى يبت فى المسألة، ما يعنى ضمنًا انتفاء القدرة على اتخاذ موقف موحد منها، **والثانية**: حين فشل مجلس الجامعة فى الدعوة إلى عقد قمة «طارئة» على مستوى القادة العرب للتشاور والتباحث فى الأزمة، خصوصًا وأنها تأتى فى صلب المهام الرئيسة للجامعة؛ وإنما أيضًا لكونها مثلت سابقة فى علاقة النظام بإحدى وحداته؛ حيث ساهمت مواقف بعض البلدان العربية الرئيسة فى تعزيز الهجوم الإسرائيلى على لبنان؛ أى إن النظام بدأ يعمل عكس وظائفه، وأهمها حماية أعضائه من أى تهديد خارجى، وهو ما يقوض دعائم وجوده.

وقد كشفت الحرب الإسرائيلية «الثانية»[٣] على لبنان مدى الضعف الهيكلى الذى ينخر فى النظام العربى، ليس فقط لعجزه عن التعاطى بمسئولية مع الأزمة؛ وإنما أيضًا لفقدانه لإحدى وظائفه الرئيسة، ومصدر شرعيته، التى ظل يتغذى عليها طيلة نصف قرن خلا، ممثلة فى حفظ الأمن والسلم لإحدى وحداته.

وفى هذا السياق يأتى موقف العديد من الدول العربية الكبيرة مثل السعودية ومصر من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهى المواقف التى عكست الوزن الحقيقى للنظام الرسمى العربى، ومدى قدرته على التعاطى مع أزماته بشكل حيوى وفعال.

ولعل ما تسعى إليه هذه الورقة هو تحليل موقف إحدى الوحدات الرئيسة الفاعلة فى النظام العربى، وهى السعودية، ومحاولة التعرف على أبعاد هذا الموقف؛ ومن ثم تقييمه بشكل موضوعى.

وفى هذا الإطار جرى تقسيم الدراسة إلى عدة محاور:

أولاً: طبيعة الموقف: سمات عامة.

ثانيًا: المحددات (محدات الموقف).

ثالثًا: التعبير عن عجز النظام العربى الرسمى.

رابعًا: تقييم الموقف ـ لماذا تبنت السعودية هذا الخيار؟.

خامسًا: الدور السعودى بعد الحرب.

أولاً: طبيعة الموقف: سمات عامة

جاء الموقف السعودى الرسمى من الحرب الإسرائيلية على لبنان (صيف ٢٠٠٦) مغايراً لتوقعات الكثيرين؛ حيث نددت المملكة العربية السعودية بالخطوة التى قام بها حزب الله فى الثانى عشر من يوليو ٢٠٠٦، ونجح من خلالها فى اختطاف جنديين إسرائيليين، وقتل ثمانية آخرين؛ مما نجم عنه قيام حرب إسرائيلية على لبنان استمرت لنحو ثلاثة وثلاثين يومًا.

وبالرغم من اتساق الموقف السعودى مع نظيريه المصرى والأردنى فى توجيه اللوم إلى حزب الله، وإدانته على «مغامرته» غير المحسوبة، إلا أن الطريقة التى خرج بها البيان الرسمى الذى نقلته وكالة الأنباء السعودية عشية بدء الحرب، والذى أدان بشكل واضح ما أقدم عليه حزب الله؛ يوحى بأن ثمة رؤية مسبقة حكمت رؤية السعودية لما حدث، وما يمكن أن يئول إليه موقفها من الأزمة لاحقًا.

وإذا كانت بعض المواقف الرسمية العربية قد شابها قدر من التحول «النسبى» طيلة الحرب عطفًا على صمود مقاومة حزب الله، إلا أنه يصعب تعميم هذا الحكم على الموقف السعودى الذى تميز بقدر من الثبات «النسبى»، خصوصًا فيما يرتبط بالعلاقة مع حزب

الله، والرؤية السعودية لمسئولية الحزب عما حدث، فضلاً عن ارتباطاته الإقليمية التى لعبت دوراً مهماً فى تشكيل ملامح هذه الرؤية.

وعلى مدار الأزمة حاولت الدبلوماسية السعودية الجمع بين خيارين متناقضين: **أولهما**: توجيه رسالة قوية لحزب الله، مفادها الرفض التام للعملية التى أقدم عليها دون «تشاور مع الدولة اللبنانية»، **وثانيهما**: محاولة تأكيد الدعم المعنوى والمادى الذى تقدمه الحكومة السعودية للحكومة اللبنانية والشعب اللبنانى تعويضاً عن خسائره الكبيرة نتيجة الحرب.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو: إلى أى مدى نجحت الدبلوماسية السعودية فى الجمع بين هذين الخيارين؟ وذلك فى ظل فرضيتين رئيستين: **الأولى**: تتمثل فى أن الموقف السعودى كان محكوماً بالعديد من المحددات التى فرضت عليه التعاطى بالطريقة التى جاء بها، فضلاً عن صعوبة الخيارات الأخرى المتاحة التى كان يمكنه اللجوء إليها، **والثانية**: أن الموقف السعودى بقدر ما كان حاداً وغير متوقع، إلا أنه لم يكن مغايراً عن كثير من المواقف العربية الأخرى سواء المتسقة معه، أو تلك التى لم تقدم بدائل حقيقية للخروج من أزمة الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ أى إن الموقف السعودى جاء كترجمة واقعية للموقف العربى الرسمى.

وعند الحديث عن الموقف السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان يجب التفرقة بين أمرين مهمين: **الأول**: هو الموقف السعودى من عملية حزب الله، **والثانى**: هو الموقف السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى:

(أ) الموقف من عملية حزب الله

جاء رد الفعل السعودى على عملية حزب الله سريعًا ومباشراً؛ فقد أصدرت المملكة العربية السعودية بيانًا رسميًا على لسان أحد المصادر المسئولة نقلته وكالة الأنباء السعودية فى الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٧ يدين العملية ويعتبرها غير مسئولة.

وفى الوقت الذى أكد فيه البيان على «إيمان المملكة بحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال فى مقاومة هذا الاحتلال بجميع أشكاله ورفض إجراءاته غير الشرعية الرامية إلى طمس الهوية وتغيير الوقائع على الأرض...»؛ إلا أنه أكد على «أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التى تقوم بها عناصر داخل الدولة، ومن ورائها، دون رجوع إلى السلطة الشرعية فى دولتها، ودون تشاور أو تنسيق مع الدول

العربية؛ فتوجد بذلك وضعًا بالغ الخطورة يعرض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار دون أن يكون لهذه الدول أى رأى أو قول». وقد تابع البيان: «إن المملكة ترى أن الوقت قد حان لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسئولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسئولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التى أوجدتها»[٤].

إن قراءة تحليلية لمضمون هذا البيان تكشف حقيقة الموقف السعودى من الأزمة اللبنانية، وحيث يمثل ترجمة حرفية لمنحنى التطور اللاحق لهذا الموقف. وقد اشتمل البيان على ستة عناصر رئيسة هى:

١ ـ التأكيد ابتداء على دعم السعودية للمقاومة فى لبنان وفلسطين؛ حيث أشار البيان إلى الدور التاريخى الذى لعبته السعودية فى دعم المقاومين فى جنوب لبنان وفلسطين؛ وهى إشارة تبدو كما لو كانت محاولة سعودية «استباقية» لإغلاق باب المزايدات على الموقف السعودى من عملية حزب الله، ومحاولة للتذكير بفضل المملكة فى دعم حركات المقاومة العربية.

٢ ـ الإدانة الصريحة والمباشرة لحزب الله، ولفت الأنظار إلى عدم الخلط بين الحزب؛ كحركة مقاومة مشهود لها بالشرعية، وبين ما أقدم عليه باعتباره مغامرة غير محسوبة تختلف كليًا عن عمليات الحزب التى قام بها فى السابق.

٣ ـ الغمز من طرف خفى بأن هناك ثمة من يقف وراء عملية حزب الله، وذلك فى محاولة للفت الأنظار إلى الأبعاد الإقليمية للأزمة، وحقيقة الأطراف التى تقف وراءها.

٤ ـ إدانة التصرف المنفرد لحزب الله، و«الذى أقدم عليه دون تشاور مسبق مع الدولة اللبنانية»، أو مع أى من الدول العربية، كما لو كانت محاولة لإبراء الذمة من أى مواقف عربية لاحقة قد لا ترضى توقعات حزب الله، بل وتهيئة الرأى العام العربى لقبول مثل هذه المواقف.

٥ ـ التعبير عن الغضب الشديد مما قد تسفر عنه عملية حزب الله من تدمير للمنجزات العربية فى لبنان، خصوصًا السعودية، وفى هذا تلميح لحجم الخسائر الاقتصادية التى قد يتعرض لها الاقتصاد اللبنانى، والتى قد تؤثر على الاستثمارات العربية هناك، خصوصًا الاستثمارات السعودية التى تقدر ببلايين الدولارات.

٦ ـ تحميل الحزب المسئولية الكاملة عما حدث، وما قد يحدث، وبالتالى تحميله عبء إنهاء الأزمة التى أوجدها، وذلك فى تعبير صريح ومباشر عن عدم وجود أى دور محتمل للسعودية لحل الأزمة لاحقًا.

وفى محاولة للتأكيد على ثبات الموقف السعودى من الأزمة اللبنانية جاءت كلمات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، الذى عقد بمقر الجامعة العربية بالقاهرة فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٦؛ فقد أشار الفيصل إلى أنه قد «آن الأوان للمصارحة مهما كانت جارحة . . . وإذا كان انفراد دولة واحدة بالقرار أمرًا غير مقبول؛ فإن انفراد عناصر غير منضبطة وغير مسئولة داخل الدولة باتخاذ القرارات التى لا تكتفى بتوريط الدولة ذاتها، بل تدفع ببقية الدول إلى مغامرات غير محسوبة؛ هو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً. . هذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة وضوح الشمس لنا أولاً»[٥].

وقد جاء الموقف السعودى من عملية حزب الله متسقًا إلى حد بعيد مع كل من الموقفين المصرى والأردنى اللذين أدانا العملية بشكل مباشر، وحذرا من «انزلاق المنطقة إلى مغامرات لا تخدم المصالح العربية، وتقوض فرص السلام، وتفتح الباب أمام دائرة جديدة من العنف والتوتر لا يعرف أحد مداها»[٦].

وبمقارنة لغة البيان المصرى/ الأردنى بنظيره السعودى؛ يتضح أن لغة البيان المصرى/ الأردنى وإن كانت أقل صراحة وأكثر توازنًا؛ إلا أنها جاءت منسجمة مع الموقف السعودى بوجه عام، ناهيك عن التتابع الزمنى الواضح بين إصدار البيانين.

وقد رأى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله، فضلاً عن بعض المواقف العربية الأخرى؛ قد شكل غطاءً غير مباشر لإسرائيل من أجل التمادى فى عدوانها على الشعب اللبنانى، فى حين رآه البعض الآخر موقفًا شجاعًا يجب على الدول العربية الأخرى الاقتداء به[٧].

(ب) الموقف من الحرب

بموازاة الانتقادات التى وجهتها السعودية لحزب الله؛ فقد تم إدانة الهجوم الإسرائيلى على لبنان، كما حذرت السعودية من مخاطر استهداف المدنيين وخرق المواثيق والمعاهدات

الدولية. وقد حاولت استغلال علاقتها القوية بالولايات المتحدة من أجل حثها على الضغط على إسرائيل لإعلان وقف إطلاق النار.

وفى هذا الإطار قام وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل بزيارة الولايات المتحدة من أجل حثها على الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها على لبنان، وأشار الفيصل إلى أنه طلب وقفًا لإطلاق النار يتيح وقف أعمال العنف، ويسمح للبنان ببسط سيادته على كامل التراب اللبنانى، وشدد على ضرورة بسط الدولة اللبنانية على كامل أراضى لبنان، محذرًا من الآثار المترتبة على استمرار العدوان الإسرائيلى على المنطقة بأسرها، ومن بينها «تراجع صوت السلام وخفوته بفعل دوى آلة الحرب الإسرائيلية وما تخلفه من دمار وضحايا تزيد من مشاعر العداء، وتغذى قوى التشدد والتطرف ودعاة الحرب»[٨].

بيد أن المحاولات السعودية لوقف إطلاق النار قد باءت بالفشل، بعد أن رفضت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس أى حديث حول وقف العدوان الإسرائيلى على لبنان دون الوصول إلى حل جذرى لأصل المشكلة فى لبنان[٩].

وبدا الموقف السعودى أكثر وضوحًا فى الكلمة التى ألقاها المندوب الدائم للمملكة فى الأمم المتحدة، فى اجتماع مجلس الأمن الذى عقد فى نيويورك فى الحادى والعشرين من يوليو ٢٠٠٦؛ حيث حذرت السعودية من خطورة الوضع فى المنطقة، واحتمالات انزلاقه نحو دائرة عنف يصعب التنبؤ بنتائجها، مع التأكيد على ضرورة حل النزاع العربى/ الإسرائيلى من خلال المبادرة العربية، وإعادة تحريك عملية السلام[١٠].

ومع اشتداد وطأة المعارك بين حزب الله وإسرائيل، وسقوط العديد من الضحايا اللبنانيين؛ سعت السعودية لوقف الحرب، وناشدت المجتمع الدولى بضرورة التحرك العاجل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، محذرة من خطورة سقوط خيار السلام بسبب العجرفة الإسرائيلية، واستغلال الحكومة الإسرائيلية لتفوقها العسكرى فى تدمير لبنان، وتعريض أمن المنطقة بأسرها للخطر. وقد تلخص ذلك فى البيان الذى أصدره الديوان الملكى السعودى فى الخامس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦، الذى أكد على ثوابت الدور السعودى فى دعم الشعب اللبنانى، والسعى لوقف العدوان الإسرائيلى[١١].

كما نوه ولى العهد السعودى الأمير سلطان بن عبد العزيز بعد لقائه مع الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى باريس إلى فداحة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان والأراضى الفلسطينية، واستهداف المدنيين والبنية التحتية[١٢].

كما طالب الملك عبد الله بن عبد العزيز إبان لقائه برئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى الرياض فى العاشر من أغسطس بوقف فورى للعدوان الإسرائيلى على لبنان[١٣].

وفى ظل التحركات الدبلوماسية المكثفة للمسئولين فى السعودية أصدر الديوان الملكى بيانًا فى الخامس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦ يعبر عن خيبة الأمل حيال موقف واشنطن والمجتمع الدولى من العدوان الإسرائيلى على الشعب اللبنانى. وقد رآه البعض محاولة لموازنة البيان الأول الذى أدان عملية حزب الله، ووجهت على إثره العديد من الانتقادات للموقف السعودى. وقد حذر البيان من احتمالات قيام حرب أهلية فى المنطقة إذا لم يتم إيقاف العدوان الإسرائيلى على لبنان فوراً.

ويمكن تلخيص الموقف السعودى الرسمى من الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ خصوصًا مع ارتفاع التكلفة الاقتصادية والإنسانية لها ـ فيما يلى:

ـ تحميل إسرائيل المسئولية الأخلاقية والسياسية والمادية الكاملة على ما ترتكبه من مجازر وجرائم حرب فى حق الشعب اللبنانى الشقيق ومؤسساته وبنياته وكل مقومات معاشه وحياته.

ـ محاولة توحيد المواقف العربية والإسلامية تجاه العدوان الإسرائيلى والجهات الداعمة له.

ـ التواصل المستمر مع الدول الصديقة، خصوصًا الدول الأوروبية وروسيا والصين، لإدانة الانتهاكات الإسرائيلية فى لبنان، ومحاولة دفعها للعمل على إقرار وقف فورى للعمليات العسكرية.

ـ تقديم الدعم المعنوى الكامل للشعب اللبنانى وحكومته فى مواجهة الحرب الانتقامية الإسرائيلية.

وقد تمت ترجمة هذا الموقف فى عدد من الخطوات هى:

* فى البداية أصدرت المملكة العربية السعودية بيانًا أنحت فيه باللائمة على المغامرات غير المدروسة التى تجر لبنان إلى معركة غير متكافئة.

* عندما عقدت جامعة الدول العربية مؤتمرها الطارئ لوزراء الخارجية العرب كى يبحثوا العدوان الإسرائيلى على فلسطين ولبنان، وتمخضت نتائجه عن الفشل الذريع فى

الوصول إلى صيغة غير إعلان عمرو موسى عن موت عملية السلام برمتها!!.. فى هذا الوقت كانت القيادة السعودية تحثّ الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى على القيام بواجبها نحو ما يجرى فى فلسطين ولبنان.. فكان ذلك التبرع الأول لتضميد الجراح.

* تحركت الدبلوماسية السعودية على جميع المستويات من أجل وقف العدوان على لبنان؛ فجاءت زيارات واشنطن وباريس وموسكو وأنقرة والقاهرة كخطوات فى هذا الاتجاه.

* تم التحرك على المستوى الاقتصادى من أجل توفير أكبر قدر من الدعم الإنسانى والإغاثى للشعب اللبنانى الذى تم تهجير ما يقرب من ٧٥٠ ألف من سكانه خلال أسابيع الحرب.

ـ الدور السعودى فى الإغاثة وإعادة الإعمار

إذا كان الموقف «السياسى» السعودى من الحرب الإسرائيلية على لبنان لم يتعد حاجز الإدانة الرسمية، إلا أنه على الصعيد الاقتصادى والإغاثى قد وصل إلى مستويات بعيدة، حاولت السعودية من خلالها موازنة الموقف السياسى الضعيف.

ومنذ بدء الحرب ومع توالى خسائرها البشرية والاقتصادية الكبيرة تقدمت السعودية بالعديد من المبادرات «الإنسانية» والاقتصادية لإغاثة الآلاف من المهجرين والمشردين من جنوب لبنان. فبعد اندلاع الحرب بثلاثة أيام قدمت السعودية ٥٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية عاجلة لإغاثة اللبنانيين الذين هدمت منازلهم نتيجة القصف الإسرائيلى المكثف على مناطق الجنوب اللبنانى[١٤].

وفى السابع والعشرين من يوليو ٢٠٠٦ أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز عن مبادرة سعودية للمساهمة فى إعادة إعمار لبنان بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار كمنحة للشعب اللبنانى تكون نواة لصندوق عربى لإعمار لبنان، فضلاً عن وديعة فى مصرف لبنان بقيمة مليار دولار[١٥].

وفى أول أغسطس ٢٠٠٦ تم جمع ما يقرب من مليونى دولار فى شكل تبرعات شخصية من الشعب السعودى، وتم تقديمها لبرنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة الذى يقوم بأعمال إغاثة فى لبنان[١٦].

كما تبرعت البنوك السعودية بما يقرب من ٨ ملايين ريال للشعب اللبنانى، وذلك من خلال الحملة التى أطلقها الملك السعودى عبد الله بن عبد العزيز لجمع تبرعات خيرية لإغاثة الشعب اللبنانى(١٧).

كما استمر الدعم الاقتصادى السعودى للبنانيين حتى بعد انتهاء الحرب، وبدأت شركات الاستثمار السعودية فى لبنان فى معاودة نشاطها الاقتصادى، ومحاولة إعادة الثقة للاقتصاد اللبنانى الذى قاربت خسائره حاجز المليارى دولار.

ثانيًا: محددات الموقف

لا يزال الموقف الذى اتخذته السعودية من حزب الله يثير تساؤلات العديد من المراقبين والباحثين، خصوصًا وأن السعودية تتمتع بإرث تاريخى كبير فى علاقتها بلبنان، كان يؤهلها حسب نظر البعض إلى لعب دور أكثر تأثيرًا وفعالية مما بدت عليه خلال الحرب الأخيرة على لبنان.

وواقع الأمر فإنه يمكن القول بأن هذه الحرب بدوافعها وتطوراتها ونتائجها؛ قد أربكت صانع القرار السعودى بشكل غير مسبوق، ووضعته أمام خيارات لم يرغب بها يومًا، خصوصًا فى ظل تعقيدات الوضع على الساحة اللبنانية، ومدى حساسية أى قرارات قد يجرى اتخاذها لتأييد هذا الفصيل أو ذاك، دون أن تكون هناك حسابات جادة وسريعة يمكنها أن تتبلور فى مواقف سياسية واضحة.

وهو ما يعنى أن ثمة أزمة واجهتها الدبلوماسية السعودية فى تقييم الموقف من الحرب الإسرائيلية على لبنان، وهى أزمة تداخلت فيها العوامل الإقليمية مع نظيرتها العربية، كما تشابكت فيها الأطر الطائفية مع نظيرتها السياسية، فى حين لم تخلُ من توازنات قطرية مع أخرى قومية وعربية، شكلت جميعها ضغوطًا على صانع القرار السعودى.

ويمكن القول بأن ثمة محددات لبنانية وطائفية وإقليمية وعربية قد حكمت الرؤية السعودية للأزمة اللبنانية، وترجمت نفسها فى الموقف الذى اتخذته المملكة إبان مراحل الأزمة المختلفة. ولعل أهم هذه المحددات ما يلى:

١ ـ العلاقة مع الحكومة اللبنانية

منذ اندلاع الأزمة اللبنانية تركز الخطاب السعودى على كيفية توفير الدعم المعنوى اللازم للحكومة اللبنانية بزعامة فؤاد السنيورة؛ وهو ما يعنى ضمنًا إدانة كل ما هو خارج عن إرادة هذه الحكومة، وكل ما يسعى إلى توريطها. وكانت السعودية على وعى بطبيعة الخلافات والتوترات التى تسود الساحة اللبنانية منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى.

ولعل هذا الموقف كان بمثابة مخرج لتبرير الموقف السعودى من العملية التى قام بها حزب الله. وفى كل مرة كان يوجه فيها اللوم لحزب الله كان يتم من منطلق عدم تشاوره مع شركائه فى الحكومة اللبنانية من الفرقاء اللبنانيين.

وقد كرر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى أكثر من مناسبة أن «إنهاء الأزمة لن يكون إلا بإعادة سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها»[١٨].

والأكثر من ذلك أن أحد المداخل السعودية لحل الأزمة اللبنانية كان من خلال العودة إلى مقررات الطائف فى لبنان، وهى التى تعنى ضمنًا توفير القوة اللازمة للحكومة اللبنانية لدعم موقفها فى مواجهة القوى الأخرى، وفى مقدمتها حزب الله، ومحاولة نزع سلاحه باعتباره يمثل تهديدًا مباشرًا للسلم والأمن الداخلى فى لبنان.

وقد حاولت السعودية استخدام ورقة «الطائف» من أجل إقناع الإدارة الأمريكية بالضغط على إسرائيل من أجل إعلان وقف إطلاق النار. بيد أن هذه المحاولة وجدت رفضًا شخصيًا من الرئيس الأمريكى جورج بوش، الذى تذرع بضرورة وضع حلول جذرية للأزمة القائمة[١٩].

وقد استند الموقف السعودى فى هذا الإطار على عدة أمور أساسية يمكن تلخيصها فيما يلى:

ـ احترام سيادة لبنان وحكومته على الأراضى اللبنانية.

ـ الرفض الموضوعى لأن تقوم أى جماعة أو حزب بالقيام بدور خارجى بديل لشخصية الدولة اللبنانية، والقيام بعمل من شأنه تعريض أمن البلاد للخطر.

- الحث على العودة إلى مقررات اتفاق الطائف الذى رعته السعودية ودعت إليه، وكان الأساس لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التى دامت ما يزيد عن عشرين عامًا، والذى ينص على نزع سلاح جميع المليشيات والفصائل اللبنانية.

- احترام قرارات الشرعية الدولية وقرارات الجامعة العربية فيما يتعلق بالشأن اللبنانى.

- الوعى بالمخططات الإسرائيلية الرامية إلى تفتيت قدرة المقاومة اللبنانية وزرع بذور الخلاف بين الفرقاء فى لبنان بما يخدم المصالح الإسرائيلية بالمنطقة.

وتستند السعودية فى علاقتها بالحكومة اللبنانية إلى الرصيد السياسى الذى تبلور فى اتفاق الطائف ١٩٨٩م، الذى أنهى الحرب الأهلية اللبنانية التى استمرت عقدًا ونيفًا. ويرى كثيرون أن أهم منجزات اتفاق الطائف هو الجيش الوطنى ذو النهج القومى الواضح والالتزام اليقينى الصريح، والذى أضحى أداة الشرعية الأولى لحل الميليشيات وبسط سلطة القانون والذود عن لبنان فى مواجهة العدوان الإسرائيلى.

وكان من شأن أى موقف سعودى داعم لحزب الله ولما أقدم عليه أن يضعف كثيرًا من موقف الحكومة اللبنانية فى مواجهة الحزب، خصوصًا فى ظل الحسابات المعقدة التى تنظر من خلالها السعودية إلى وضع الحزب على الساحة الإقليمية؛ وذلك على نحو ما سيرد تفصيله لاحقًا.

٢ - الموقف من حزب الله

إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان تناثرت أقاويل عديدة حول حقيقة العلاقة بين السعودية وحزب الله، ولماذا جاء موقف السعودية بهذه الحدة من حزب الله، وما هى أبعاد هذا الموقف. ودون الإفراط فى الجانب التاريخى للعلاقة بين حزب الله والسعودية يمكن القول بأن هذه العلاقة لم تكن على ما يرام طيلة العام الأخير قبل وقوع الحرب على لبنان، وتحديدًا منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، ودخول لبنان فى أتون مرحلة مختلفة تمامًا عما قبل.

وقد رأى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله إنما يعكس عدم رضا سعودى عن الدور الذى يلعبه الحزب على الساحة اللبنانية، خصوصًا فى ظل التمدد الإقليمى لعلاقات الحزب مع بعض الدول الأخرى كسوريا وإيران، ومحاولة استخدام هذا التمدد فى تسوية الحسابات على الساحة اللبنانية.

وليس بخاف مدى أهمية الدور السعودى فى تهدئة الساحة اللبنانية الداخلية؛ لذا فقد كانت الرياض تتابع عن كثب تطورات الأحداث منذ اغتيال الحريرى، وكانت على علم بتعهد كتابى أمضاه «حزب الله» لشركائه فى الحكومة اللبنانية بأنه لن يقدم على عمل يقلب به الطاولة على الجميع، طالما أن جولات الحوار الوطنى اللبنانى جارية، وهو الحوار الذى كان سيقود فى النهاية إلى تطبيق اتفاق الطائف على الحزب بنزع سلاحه وضم رجاله إلى الجيش، وبسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبنانى[٢٠].

من جهة أخرى شكل احتفاظ حزب الله بسلاحه على الرغم من انتهاء الاحتلال الإسرائيلى للجنوب اللبنانى عام ٢٠٠٠ (باستثناء مزارع شبعا) بعدًا مهمًا فى الموقف الذى اتخذته السعودية من الحزب، وهى التى طالما رأت فيه عامل ضغط وتوتر يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسى فى لبنان. وكثيرًا ما رغبت السعودية فى أن يصبح حزب الله حزبًا مدنيًا ويتم دمج سلاحه فى الجيش اللبنانى.

ويرى البعض أن الموقف السعودى من حزب الله إنما يعود لكون هذا الأخير يشكل تحديًا قويًا للأنظمة العربية التى لا تحظى بالتأييد الشعبى نظرًا لعلاقاتها مع إسرائيل وواشنطن، وأن مشروع المقاومة كما يطرحه حزب الله إنما يمثل منافسة قوية لما تطرحه الأنظمة القائمة، أو كما يردد البعض فإن حزب الله لا يرفع شعارات أممية فارغة، فعدوه معروف وأرض المعركة ليست الشيشان أو الصومال، بل جنوب لبنان. مقاومة لا تستمد فكرها من أيديولوجيات فقدت مصداقيتها بعدما رفعتها الأنظمة الثورية فى الخمسينيات والستينيات، وما زالت بعض هذه الأنظمة تحتفظ بشعاراتها.

كما لا يستطيع أحد أن يتهم حزب الله بأنه حزب «إسلاموى»؛ فالمصطلح لا ينطبق على حزب «شيعى» لا يرتبط بظاهرة الإسلام السياسى التى تشهدها العديد من البلدان العربية. كما أنه أيضًا ليس فقط مؤسسة سياسية/ عسكرية بل هو مجتمع وثقافة ودين ونمط حياة يصعب تفكيكها من قبل أى نظام عربى[٢١].

وانطلاقًا من هذه الخلفية قد يصبح الموقف السعودى من حزب الله أمرًا مفهومًا، خصوصًا وأن محاولات كثيرة بذلت من أجل التخلص من هيمنة حزب الله على الساحة السياسية اللبنانية والعربية، ولكنها لم تجد نفعًا.

ومنعًا للوقوع فى فخ المذهبية الدينية فقد حاول البعض التأكيد على أن الموقف السعودى من حزب الله ليس موجهًا للشيعة بوجه عام؛ وإنما موجه للمغامرين من أى مذهب أو طائفة دينية[٢٢].

فى حين أشار البعض الآخر إلى أن موقف السعودية لم يكن ليختلف لو كان الذى قام باختطاف الجنديين الإسرائيليين وأشعل الأزمة هو «الجماعة الإسلامية» (السنية) أو الحزب الشيوعى اللبنانى[٢٣].

٣ـ الموقف من إيران

تعد إيران محددًا رئيسًا فى الموقف السعودى من حزب الله، خصوصًا فى ظل ما يتردد حول العلاقات القوية بين حزب الله وطهران. وليس بخافٍ على أحد الطبيعة المتوترة للعلاقات الإيرانية/ السعودية.

ومنذ اندلاع الحرب على لبنان؛ تزايد الحديث عن أنها حرب بالوكالة بين طرفين، حزب الله وكيلاً عن إيران، وإسرائيل وكيلاً عن الولايات المتحدة. كما ترددت مقولات كثيرة حول وجود صراع بين مشروعين يتنافسان على ملء الفراغ الإستراتيجى العربى؛ هما المشروعان الأمريكى والإيرانى.

ويلعب المحدد الإيرانى دوره فى الموقف السعودى انطلاقًا من عدة اعتبارات أهمها:

ـ التنافس الإستراتيجى التقليدى بين السعودية وإيران، والذى لا يستطيع أحد إنكاره، وهو الذى زادت وطأته بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ومحاولة طهران تصديرها إلى خارج حدودها.

ـ زاد الأمر تعقيدًا بالنسبة للسعودية بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، وزيادة مساحة الدور الإيرانى بشكل واضح فى الداخل العراقى. ولا تزال تحذيرات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل للأمريكيين من أن سياساتهم قد أهدت العراق لإيران على طبق من ذهب؛ حاضرة فى المشهد العراقى، وتتأكد كل يوم.

ـ انزعاج السعودية من الهيمنة الإيرانية على العراق، والتخوف من تكرار هذه الهيمنة فى لبنان عن طريق حزب الله، فضلاً عن العلاقة القوية بين إيران وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية؛ وهو ما يمثل تهديدًا مباشرًا للدور السعودى فى المنطقة؛ لذا لم يكن غريبًا أن

تصدر فتاوى من بعض رجال الدين فى السعودية تحذر من دعم حزب الله، لأنه يعنى ضمنًا دعم «أجندة إيران فى المنطقة»[٢٤].

- ثمة شعور سعودى بأن هناك سعيًا إيرانيًا دءوبًا للسيطرة على الفراغ الإستراتيجى العربى بمختلف الوسائل الثقافية والدينية والسياسية، وفى هذا الإطار يشير البعض إلى أن المشروع الإيرانى يسعى لفرض السيادة الفارسية من خلال الخطاب الحماسى للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، الذى يجيد تسخين الشارع العربى ضد أمريكا وإسرائيل، محاولاً الاستفادة من حالة الاحتقان التى تسود هذا الشارع تجاه المواقف العربية من القضايا الساخنة فى فلسطين والعراق ولبنان[٢٥].

- يرى البعض أن حسابات حزب الله تنسجم مع المصالح الإيرانية فى المنطقة؛ مما يستدعى ضرورة التصدى له من أجل وقف المد الإيرانى المتزايد؛ لذا لم يكن غريبًا أن يحذر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل من الارتهان للقوى الإقليمية والدولية[٢٦].

٤ - العلاقات مع سوريا

لم تغب العلاقة مع سوريا عن ذهن صانع القرار السعودى إبان تحديد الموقف من عملية حزب الله. ودون الدخول فى تفاصيل العلاقات التاريخية بين السعودية وسوريا؛ إلا أنه يمكن القول بأن هذه العلاقات قد تعرضت لـ «نقطة تحول - Turning Point» بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥؛ حيث توجهت أصابع الاتهام - ولا تزال - إلى سوريا باعتبارها متورطة فى الحادث بشكل أو بآخر، ولا يزال باب التحقيقات الدولية مفتوحًا حتى الآن، انتهاء بموافقة الأمم المتحدة على تشكيل محكمة ذات طابع دولى للنظر فى قضية اغتيال الحريرى.

ولم يكن لأحد أن يتصور أن العلاقات القوية بين السعودية وسوريا التى وصلت إلى حد تشكيل محور ثلاثى يضم البلدين فضلاً عن مصر؛ يمكن أن يتعرض لهذا الانفصام الحاد، ومنذئذ أخذت العلاقات بين الطرفين فى التدهور، واصطياد الأخطاء، خصوصًا بعدما اضطرت سوريا إلى الانسحاب من لبنان أواخر مايو ٢٠٠٥.

ولم يكن مفاجئًا أن تستقبل السعودية عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السورى، بعد انشقاقه عن النظام فى سوريا؛ وهو ما رآه البعض تحولاً دراماتيكيًا يعكس رؤية الرياض لما يمكن أن تكون عليه العلاقات مع سوريا مستقبلاً.

ما يهمنا فى هذا الصدد أن طبيعة العلاقات بين السعودية وسوريا قد لعبت دورًا مؤثرًا فى صياغة الموقف السعودى من حزب الله. وهناك من يرى أن السعودية ـ وعبر موقفها من حزب الله ـ حاولت انتشال لبنان من «الفخ السورى/ الإيرانى». بل هناك من يرى بأن عملية حزب الله إنما هدفت بالأساس إلى إخراج سوريا من عزلتها الدولية، وذلك عبر توجيه الأنظار لما يمكن أن تفعله سوريا فيما يخص علاقتها بحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية. وفى نفس الوقت تسعى سوريا إلى خلط الأوراق على الساحة اللبنانية لتعطيل ملف المحاكمة الدولية فى قضية اغتيال رفيق الحريرى، ومن هنا كان دعمها لعملية حزب الله.

بل إن البعض يرى أن عملية حزب الله إنما كانت الوسيلة الوحيدة للرئيس السورى من أجل تحسين وضعه أمام واشنطن، وذلك من منطلق لفت الانتباه إلى مزايا الوجود السورى فى لبنان، وأهمها السيطرة على حزب الله[٢٧]، ومحاولة الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التى تعانى منها منذ أكثر من عام.

ولم يكن غريبًا أيضًا أن يشن الرئيس السورى حافظ الأسد هجومًا ضاريًا على بعض الدول العربية (فهمت ضمنًا على أنها السعودية ومصر والأردن) نتيجة لموقفها من حزب الله، واصفًا قادتها بـ«أنصاف الرجال»[٢٨].

وإجمالاً يمكن فهم دور العلاقات السورية السعودية فى تحديد موقف الأخيرة من حزب الله فيما يلى:

ـ تنظر السعودية لحزب الله باعتباره أداة سورية لخلخلة المعادلة اللبنانية الداخلية، ومحاولة إعادة النفوذ السورى إلى لبنان، وهو ما يشكل تهديدًا للدور السعودى، وقدرته على حفظ التوازن السياسى فى لبنان.

ـ تخشى السعودية أن يصبح حزب الله أداة لتنفيذ الأجندة السورية/ الإيرانية فى المنطقة؛ وهو ما يعنى إفشال أى محاولة عربية أو سعودية لتطويق الدور الإيرانى فى المنطقة بوجه عام.

ـ ترى السعودية أن سلاح حزب الله يعبر بشكل أو بآخر عن استمرار الوصاية السورية على لبنان، وأن الدعم السورى للحزب إنما هو محاولة للعودة مرة أخرى للعب دور مؤثر على الساحة اللبنانية.

٥ ـ المسألة الشيعية

منذ أن قامت الحرب الإسرائيلية على لبنان والحديث يتزايد عن الصعود الشيعى فى المنطقة، وأن هناك محاولات إيرانية لتوسيع رقعة النفوذ والتأثير الشيعى فى العالم العربى، والاستفادة من الحالة الرخوة التى تمر بها السياسات العربية.

ولم يغب عن السعودية منذ احتلال العراق قبل ثلاث سنوات حال الانتعاش التى يشهدها الملف الشيعى فى المنطقة، فى الوقت الذى حذر فيه وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل من مخاطر المد الشيعى فى المنطقة.

بالطبع لم تول السعودية اهتمامًا خاصًا للبعد المذهبى لحزب الله قبل قيام الحرب الأخيرة على لبنان، ولم يسبق أن تعاطت السعودية مع الحزب وفقًا لعقيدته الدينية، بيد أن الأمر قد تحول نسبيًا بعد العملية التى قام بها حزب الله، والتى جرى تصنيفها ضمن العلاقة الإستراتيجية بين إيران وحزب الله. وهنا تحولت النظرة السعودية للحزب وبدأ التعاطى معه يأخذ شكلاً مختلفًا. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يصدر العديد من رجال الدين فى السعودية والمرتبطين بالمؤسسة الدينية الرسمية الفتاوى؛ كالشيخ عبد الله بن جبرين الذى قال إنه «لا يجوز نصرة هذا الحزب الرافضى، ولا يجوز الانضواء تحت إمرته، ولا يجوز الدعاء له بالنصر والتمكين، ونصيحتنا لأهل السنة أن يتبرءوا منه، وأن يخذلوا من ينضموا إليه، وأن يبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين وضررهم قديمًا وحديثًا على أهل السنة، فإن الرافضة دائمًا يضمرون العداء لأهل السنة، ويحاولون بقدر الاستطاعة إظهار عيوب أهل السنة والطعن فيهم والمكر بهم، وإذا كان الحال كذلك فإن كل من والاهم دخل فى حكمهم لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[٢٩].

كما تبعت هذه الفتوى أخرى للدكتور ناصر العمر (المشرف العام على موقع المسلم نت)، اعتبر فيها أن حزب الله يخدم «أجندة إيران فى المنطقة»، وأنه «جزء من الموقف الإيرانى الذى يذبح المسلمين فى العراق» على حد قوله[٣٠].

وقد حاول البعض التقليل من أهمية البعد المذهبى فى تحديد الموقف السعودى من حزب الله، واعتباره نوعًا من الدجل، بل والتقليل من حقيقة المد الشيعى فى المنطقة، وذلك استنادًا لعدة حقائق أهمها[٣١]:

ـ استحالة قيام هلال شيعى يمتد من إيران إلى البحر المتوسط ، فإيران وهى أكبر الدول الشيعية تفتقد إلى القوة الاقتصادية والعسكرية لتحقيق حلم كهذا ، هذا إذا افترضنا أن هناك من يسعى لذلك فى تركيبة القيادة الإيرانية المعقدة ، كما أنه لا يوجد فى الشرق الأوسط من الشيعة ما يكفى لتحقيق حلم كهذا ، فالشيعة أقلية صغيرة لا تتجاوز ١٥ فى المائة وسط محيط سُنى هائل يصل تعداده إلى ١,١٧ مليار مسلم يمتد من إندونيسيا إلى المغرب . أما فى الشرق الأوسط حيث توجد غالبيتهم فهم أقلية أيضًا ، ولا تزيد نسبتهم على ٣٧,٥ فى المائة ، ولا يتمتعون بأغلبية سكانية سوى فى أربع دول فقط هى إيران والعراق والبحرين ولبنان ، وهم فى الأخيرة ليسوا بغالبية ؛ وإنما أكبر طائفة بين عدد من الطوائف المتعددة التى يتكون منها المجتمع اللبنانى .

ـ فى المجال الاقتصادى (وهو عامل إستراتيجى أهم من عدد السكان) نجد أن المملكة العربية السعودية ، والتى لا يزيد عدد سكانها على ثلث سكان إيران إلا بقليل ؛ تتمتع بوضع الدولة صاحبة الاقتصاد الأكبر فى المنطقة ، فيزيد إجمالى ناتجها القومى بستين فى المائة على نظيره الإيرانى ، وفق أرقام صندوق النقد الدولى ، الذى يعطى إيران رقمًا أفضل مما يعترف به بنكها المركزى بنحو ٢٠ فى المائة ، والأمر نفسه فى معدل دخل الفرد هناك الذى تجده فى ذيل قائمة الدول الشرق أوسطية ، وبنسبة أقل من ٢٥ فى المائة من المملكة (الدول الأعلى فى القائمة هى قطر ثم الإمارات فالكويت والبحرين ، ثم إسرائيل وبعدهم المملكة العربية السعودية) ، أما الأسوأ فهو نسبة البطالة فى إيران ، التى تقدر من ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة . وكل ما سبق أهم للمواطن الإيرانى العادى من عدد الصواريخ المتبقية لدى «حزب الله» فى لبنان ؛ مما يعنى أن ثمة خطأ ما فى أولويات بعض المسئولين الإيرانيين إذا كانوا مشغولين حقًا بوهم الهلال الشيعى عبر الشرق الأوسط .

ـ أما على الصعيد العسكرى ، وهو الذى يهم أصحاب نظريات الفتوحات وبناء الإمبراطوريات ؛ فإن إيران هى الدولة الأكبر فى المنطقة فى تعداد قواتها المسلحة ، ولا تسبقها سوى إسرائيل ، ولكن العقوبات الأمريكية المفروضة عليها أضعفت عتادها العسكرى خاصة قواتها الجوية ، مما يجعلها فى موقع متأخر بالمقارنة بالقوات السعودية والخليجية ، وتنافسها مصر فى تعداد الجنود والوحدات العسكرية ، وبالتالى لا يوجد ما يقلق جيران العراق فيما يخص القوة العسكرية الإيرانية . والحقيقة الأهم والتى سيكون ذكرها محل استهجان الشارع العربى المتأزم ، ولكنها حقيقة لا بد أن تذكر حين الحديث عن

واقع المنطقة إستراتيجيًا هى أن إيران لو فكرت فى تدخل مباشر فى العراق أو ضد إحدى دول المنطقة؛ فستواجه من دون تردد بقوة أمريكية ضاربة، باتت موجودة ومتربعة فى المنطقة بفضل مغامرة صدام حسين «الحمقاء»، فهذا الرجل قلب موازين المقبول والمرفوض فى علاقات الإخوة بعد غزوه «العبثى» للكويت.

وعلى الرغم مما سبق فلا يمكن مطلقًا إنكار أهمية البعد المذهبى فى السياسات العربية عمومًا، خصوصًا بعد زيادة مساحة الدور الإيرانى فى المنطقة العربية، ناهيك عما قد يحدثه ذلك من تقوية شوكة الأقليات الشيعية فى العديد من الدول العربية وفى مقدمتها السعودية[٣٢].

٦ ـ المصالح الاقتصادية السعودية فى لبنان

تقدر إحصاءات شبه رسمية الاستثمارات السعودية الحكومية المتدفقة على لبنان منذ أواخر الستينيات بنحو ٤,٢ مليار دولار، تغطى القطاعات العقارية، والخدمية، والمصرفية، والصناعية، إضافة إلى توجه مئات الآلاف من السعوديين إلى لبنان لقضاء إجازاتهم السنوية[٣٣].

كما تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة من لبنان، وتشكل الاستثمارات السعودية ما قدره ٥٣,٨ فى المائة من الاستثمارات العربية فى لبنان، فى حين تقدر استثمارات رجال الأعمال فى لبنان بنحو ١٤ مليار دولار[٣٤].

فى ظل هذه الأرقام كان منطقيًا أن تتأثر السعودية كثيرًا للحرب الإسرائيلية على لبنان، والتى أثرت حتمًا على المصالح الاقتصادية لها هناك، وبالرغم من عدم توافر بيانات كاملة حول أماكن تركز هذه الاستثمارات، وما إذا كانت فى الجنوب أم فى مدينة بيروت، إلا أن الخسائر الاقتصادية التى تعرض لها لبنان والتى قدرها البعض بنحو ٨ مليارات دولار، تشى بأن الخسارة طالت الجميع.

ولم يكن غريبًا أن يتم إنشاء مكتب تابع لمجلس الغرف التجارية الصناعية فى السعودية، بالعاصمة اللبنانية بيروت؛ لدراسة حجم خسائر المستثمرين السعوديين هناك. وفى هذا الصدد تم تشكيل لجنة تضم أعضاء من اتحاد الغرف اللبنانية ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، وتم تكليفها بالإشراف على المكتب، فى حين جرى تقسيم المستثمرين السعوديين المتضررين هناك إلى ثلاث فئات: الأولى للمستثمرين الذين قد تكون تضررت

استثماراتهم سواء عقارية أو غيرها، والثانية فئة التجار الذين تعرضوا لخسائر هناك، والفئة الأخيرة لمقدمى الخدمات مثل السياحة والنقل وغيرها[٣٥].

كما تناثرت أخبار حول قيام تكتل من رجال الأعمال السعوديين بتوكيل أحد مكاتب المحاماة الدولية للتقدم بشكوى ضد إسرائيل أمام الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية لتعويضهم عن الخسائر التى لحقت باستثماراتهم جراء الاعتداءات الإسرائيلية[٣٦].

بكلمات أخرى لعب المحدد الاقتصادى دوراً مهمّا فى تحديد الموقف السعودى من عملية حزب الله، والتى جلبت حربًا إسرائيلية دمرت العديد من مكونات البنية التحتية اللبنانية، فضلاً عن المشروعات الاستثمارية والسياحية الأجنبية وفى مقدمتها السعودية.

٧ـ الفكرة القطرية مقابل القومية

يمكن القول ودون مبالغة بأن معظم الأزمات التى مر بها النظام العربى، على مستوييه الجمعى والقطرى؛ كانت تنحت من قدرته على العمل كنظام متناغم، وكثيراً ما كان يتم التغلب عليها بشكل لا إرادى وتحت ضغوطات الرابط العاطفى والنفسى، أكثر من كونه تعاطيًا منهجيًا على أسس وظيفية مصلحية تتعلق بطريقة عمل النظام ومن ثم كفاءته؛ وهو ما أخفى كثيراً من جوانب القصور «الجوهرى» الكامن فى جسد النظام ذاته، وحجة ذلك أنه وفق المنطق «العضوى» لتطور أى نظام إقليمى؛ فإنه يفترض أن تزيد كفاءة هذا النظام كلما زاد تعرضه للأزمات، وكلما زادت أيضًا مساحة الانسجام والتفاهم بين إرادات أعضائه.

لذا فقد ينظر البعض إلى مواقف بعض الأطراف العربية «الفاعلة» كالسعودية من الحرب على لبنان بوصفها «خروجًا» عما هو مألوف فى الخبرة العربية؛ فلربما رأت السعودية أن ما أقدم عليه حزب الله قد يضر بمصالحها القطرية فى المنطقة، وأنه ليس من المحتم أن تدعمه فيما أقدم عليه.

فمن جهة أولى من شأن هذه العملية أن تشكل حرجًا بالغًا للعلاقات السعودية/ الأمريكية، والتى تلعب دوراً محوريًا فى نسج الكثير من المواقف تجاه القضايا العربية الملتهبة، ومن جهة ثانية وعلى نحو ما أشرنا آنفًا؛ فإن من شأن الانسياق وراء حزب الله وتأييده دون تفكير أن ترتد الكرة على النظام السعودى باعتباره يقف فى وجه الشيعة السعوديين، ولا بد من إتاحة فرصة لهم للتواصل مع حزب الله أو إيران. ومن جهة ثالثة

ـ وهذا هو الأهم ـ كيف يمكن تأييد حزب الله وهو الذى أشعل حربًا طالت الكثير من المصالح الاقتصادية الحيوية للسعودية فى لبنان.

أى إن التعاطى مع حزب الله قد تغلبت خلاله النظرة القُطرية للسعودية على نظيرتها القومية، ليس لضعف الإحساس أو الارتباط بهذه الأخيرة؛ فالموقف السعودى تجاه القضايا العربية الجوهرية كفلسطين والعراق لا يمكن المزايدة عليه؛ وإنما لعدم وجود أى طائل من وراء مثل هذه العملية.

وبغض النظر أيضًا عما تخفيه «النوايا» تجاه الأزمة اللبنانية؛ يصبح الانتقال من «عبثية» الفعل الجماعى إلى واقعية «نظيره» القطرى بداية جديدة للعمل العربى المشترك «الواعى»، وترسيخًا لـ «لإقليمية «الوظيفية» الجديدة ـ New Regionalism» فى إطارها العربى. ويظل هذا بالطبع رهنًا بمدى الارتباط «العضوى» بين مصالح الشعوب ورؤية الأنظمة لها؛ بحيث يصبح التفويض بالتحرك «القطرى» قرارًا «وطنيًا»، وليس مجرد رغبة سلطوية «تستعيض» بالمزايدة «الفئوية» عن تحقيق المصلحة الجماعية؛ أى أن يعاد تأسيس الرابطة العربية «الجامعة» على أسس أكثر متانة، تستهدف مصلحة وحداتها، دون القفز بها نحو المساحات الرومانسية «الحالمة»؛ وهو وضع قد يُصار إليه إذا ما نجحت الشعوب العربية فى تخطى تبعات «الشرخ» الراهن فى النظام العربى[٣٧].

ثالثًا: التعبير عن عجز النظام العربى الرسمى

ما أقصده هنا هو أن الموقف السعودى إنما عكس فى مجمله حال التشظى والانشطار التى يعيشها النظام العربى الرسمى؛ ذلك أن غياب أى دور جماعى عربى وصعوبة القدرة على اتخاذ موقف موحد من عملية حزب الله قد انعكس سلبًا على مواقف العديد من الدول العربية المؤثرة مثل السعودية ومصر، وجعلها تنظر إلى مصالحها الذاتية بمنأى عن أى مصالح قومية أخرى.

وللحق فقد جاءت الحرب على لبنان والنظام العربى لم ينته بعد من سداد فاتورة غزو العراق، وهو ما كشف عمق الأزمة التى يعيشها النظام الرسمى العربى. وقد بدا النظام العربى فى أزمة لبنان أكثر عجزًا وتحجرًا مما بدا عليه إبان أزمة الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣. كما بدا أننا مقبلون على انشطار عربى «ثان» على غرار ذلك الذى حدث عشية أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠).

وقد تجلى عجز النظام العربى فى أزمة الحرب على لبنان أكثر وضوحًا إذا ما قورن بما حدث إبان التحضير للحرب على العراق فى ٢٠٠٣ ؛ فقد اجتمع مجلس الجامعة العربية فى دورة غير عادية فى ١٥ و١٦ فبراير ٢٠٠٣ ، وأكد المجلس على رفضه العدوان على العراق إضافة إلى التأكيد على «الامتناع عن تقديم أى نوع من التسهيلات والمساعدات لأى عمل عسكرى قد يهدد أمن وسلامة ووحدة العراق» . كما أكدت القمة العربية التى عقدت فى شرم الشيخ فى الأول من مارس ٢٠٠٣ على رفض الحل العسكرى للأزمة العراقية ، ورفض ضرب العراق . وبعدما وقع الغزو فى التاسع عشر من مارس اجتمع مجلس الجامعة فى دورته العادية ١١٩ فى القاهرة ما بين ٢٢ و٢٤ مارس ٢٠٠٣ وأدان العدوان الأمريكى/ البريطانى على العراق واعتبره انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولى[٣٨] .

أما فى الحرب على لبنان ، فمن الصعب الحديث عن موقف عربى واحد من الحرب ؛ وإنما عن مواقف متعددة ومتباينة ؛ مما كشف حجم الهوة بين وحدات النظام العربى . ففى حين أدانت كل من السعودية ومصر والأردن العملية التى قام بها حزب الله ضد إسرائيل وتم من خلالها اختطاف جنديين إسرائيليين ، وقتل ثمانية ؛ مما أدى إلى اندلاع الحرب على لبنان رفضت دول عربية أخرى توجيه اللوم لحزب الله ، وأدانت الهمجية الإسرائيلية كاليمن وسوريا والسلطة الفلسطينية ، فى حين لم يسمع حس لدول المغرب العربى ؛ بل على العكس يمكن الحديث عن ثلاث جبهات رئيسة تبلورت فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٦ : **الجبهة الأولى** تضم مصر والأردن والسعودية والكويت والعراق و«الرئاسة الفلسطينية» ، والإمارات والبحرين ، وهى التى رأت أن أعمال حزب الله «غير مسئولة ، وجاءت فى توقيت غير مناسب» . **والجبهة الثانية** ضمت سوريا ولبنان واليمن ، وهى التى اعتبرت أن عمليات حزب الله ضد إسرائيل مشروعة ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها تأتى فى إطار الكفاح المسلح للشعوب من أجل التحرير . أما **الجبهة الثالثة** والتى ضمت كلا من المغرب والسودان وليبيا فترى أن حزب الله لم يرتكب جريمة عندما قام بعمليته ضد الجنود الإسرائيليين ، ولكن كان عليه أن ينسق مع الحكومة اللبنانية حتى لا يحرجها أمام المجتمع الدولى[٣٩] .

وقد انعكس هذا التشرذم فى تشكيل ملامح الموقف العربى الرسمى من الحرب على لبنان ، الذى مر بعدة مراحل يمكن تقسيمها على النحو التالى :

• المرحلة الأولى: مرحلة التيه والتشرذم

وهى المرحلة التى تلت قيام الحرب الإسرائيلية على لبنان مباشرة، وتنوعت فيها المواقف بين ممتعض ورافض وناقم على ما قام به حزب الله؛ لذلك فقد جاء اجتماع وزراء الخارجية العرب الطارئ الذى عقد فى ١٥ يوليو ٢٠٠٦ كى يعكس هذه المواقف؛ حيث شهد الاجتماع خلافات حادة بين تيارين أساسيين: **الأول**: تزعمته السعودية ويحمِّل «حزب الله» مسئولية ما حدث باعتباره لم يتشاور مع أحد من الدول العربية، ولا مع الدولة اللبنانية ذاتها، فى حين رأى **تيار آخر** قادته سوريا ضرورة دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية بلا حدود، وأن الوقت ليس وقت اللوم[٤٠]. وقد أصدر الاجتماع ثلاثة قرارات فيما يتعلق بالتعامل مع العدوان الإسرائيلى على لبنان وفلسطين، وسبل دعمهما والتحركات العربية لوقف العدوان، وتضمن مشروع القرار الخاص بلبنان سبعة بنود تدين العدوان الإسرائيلى، وتدعم الشكوى اللبنانية فى مجلس الأمن، ومطالبته باتخاذ قرار فورى بوقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلى.

ويمكن رصد ثلاث ملاحظات على هذه المرحلة؛ **أولها**: أنه لم يُدع خلالها إلى عقد قمة عربية لمناقشة الأوضاع، وذلك بالرغم من اشتداد وطأة الحرب، وتعرض الجنوب اللبنانى إلى موجات متلاحقة من التدمير، وبدا الأمر وكأن ثمة اعتقاد بأن القصف الإسرائيلى سينتهى خلال أيام قليلة؛ وهو ما لا يستدعى عقد قمة «طارئة» لمناقشة الوضع.

وهنا يتضح مدى عجز النظام العربى عن استيفاء إحدى أهم وظائفه؛ وهى سلامة أعضائه، وبدا الفشل قرينه؛ فهو لم يفلح فى منع الحرب فحسب، وإنما فشل أيضًا فى اتخاذ أى فعل من شأنه إيقافها. وكم كان محزنًا أن يسحب اليمن دعوته لعقد قمة عربية لمناقشة الوضع فى لبنان، بعدما بدا عقدها أكثر صعوبة.

والملاحظة الثانية: أنه بالرغم من الفشل فى القيام بتحرك جماعى؛ فقد فشلت أيضًا معظم التحركات القطرية فى وقف الحرب، ولم تفلح العلاقات الإستراتيجية بين بعض الدول العربية من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى فى تعطيل الحرب أو إعادة التفكير بشأنها.

أما الملاحظة الثالثة: فهى شيوع انطباعات حول رغبة بعض الدول العربية فى استمرار الحرب من أجل القضاء على دور حزب الله فى المنطقة، خاصة فى ظل الحديث حول علاقاته القوية بإيران. وكان ملاحظًا أنه طيلة الأسبوع الأول للحرب لم تدع دولة عربية

لوقف فورى لإطلاق النار بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى، وكانت النتيجة المنطقية لهذه الملاحظات أن وجدت إسرائيل غطاء عربيًا دعم موقفها فى الحرب على لبنان، فى حين ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت إلى تأييد بعض الدول العربية للحرب على حزب الله[٤١]. كما أعلن ذلك صراحة المندوب الإسرائيلى دان غليبرمان فى مجلس الأمن، والذى أعلن على رءوس الأشهاد أن شخصيات رسمية عربية طلبت من إسرائيل استكمال الإجهاز على «حزب الله»، دون أن ينفى أحد ذلك[٤٢].

• المرحلة الثانية: التحرك على استحياء

لم يكن لأحد أن يتوقع الصمود الذى بدا عليه حزب الله فى المعارك الطاحنة مع إسرائيل، وبدا أن ثمة تحولاً قد بدأ يطرأ على الموقف العربى من الحرب، خصوصًا مع ضغط الشارع العربى، الذى وقف إلى جوار حزب الله بشكل لم يتكرر منذ أمد بعيد.

وكان ضروريًا على النظام العربى أن يدارى عوراته التى بدت طيلة المرحلة الأولى؛ فتمت الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى بيروت فى السابع من أغسطس ٢٠٠٦، وذلك من أجل دعم خطة النقاط السبع التى سبق وأن طرحها رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة أمام مؤتمر روما الذى عقد فى السادس والعشرين من يوليو ٢٠٠٦.

وأمام كلمات السنيورة ودموعه خرج الاجتماع بعدة قرارات كان أهمها دعم خطة السنيورة، وإرسال وفد «ترويكا» عربى إلى نيويورك من أجل الضغط على الدول الغربية لتخفيف وطأة مشروع القرار الفرنسى/ الأمريكى الذى كان يتم تحضيره فى مجلس الأمن، والتحضير لقمة عربية دعت السعودية لعقدها فى مدينة مكة المكرمة.

وثمة ملاحظات أيضًا على هذه المرحلة: **أولها**: أن التحرك العربى قد جاء بعد مرور أكثر من عشرين يومًا على بدء الحرب على لبنان، وبعد أن فشلت رهانات البعض على سقوط المقاومة فى لبنان، واندحارها أمام العدو الصهيونى، وأيضًا لم يُدع إلى عقد قمة عربية «طارئة» لمناقشة الوضع.

ثانيها: أن هذا التحرك لم ينطلق من رؤية إستراتيجية معدة سلفًا للتعاطى مع الحرب ونتائجها، بقدر ما جاء فى إطار دعم خطة السنيورة، ولولاها لما تحرك العرب. **وثالثها**: أن الاجتماع لم يشر من قريب أو بعيد إلى ضرورة محاكمة إسرائيل على جرائمها فى لبنان،

وكانت آخرها مجزرة قانا «٢» التى وقعت فى الثلاثين من شهر يوليو؛ أى قبل عقد الاجتماع الوزارى بأسبوع.

وقد لعبت الدبلوماسية العربية دوراً ملحوظًا إبان هذه المرحلة، خصوصًا فى جلستى مجلس الأمن اللتين عقدتا قبل إصدار القرار ١٧٠١، وهو ما انعكس على صياغة القرار المذكور، وتم وقف إطلاق النار فيما يخص العمليات الهجومية بين الطرفين اللبنانى والإسرائيلى.

• المرحلة الثالثة: ما بعد الحرب

وهى المرحلة التى يمكن التأريخ لها منذ سريان قرار مجلس الأمن ١٧٠١ فى الرابع عشر من أغسطس ٢٠٠٦؛ حيث تمت الدعوة لعقد اجتماع استثنائى لوزراء الخارجية العرب بمقر الجامعة العربية، وعقد الاجتماع فى العشرين من أغسطس للنظر فى إعادة إعمار لبنان. وقد بدت أجواء الانقسام مجدداً على الاجتماع الوزارى، وذلك على خلفية الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد، ووجه فيه انتقادات للعديد من الأنظمة العربية؛ لذا تجنب الاجتماع الحديث عن موعد عقد القمة الطارئة التى كانت قد دعت إليها السعودية، فى حين لم يحضر وزير الخارجية السورى وليد المعلم الاجتماع.

ولعل أهم الملاحظات التى يمكن تسجيلها على هذه المرحلة أنها لم تضع خطة «جماعية» محددة لكيفية المساهمة فى إعادة إعمار لبنان، وإنما جرى الحديث عن تعهدات قُطرية بذلك، كما أنه لم يتم التعهد من قبل أى دولة عربية بإمكانية المشاركة فى قوات الأمم المتحدة فى لبنان «اليونيفيل»، والتى نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على زيادة عددها إلى ١٥ ألف جندى[٤٣].

رابعًا: تقييم الموقف: لماذا تبنت السعودية هذا الخيار؟

حين يتم التطرق إلى تقييم الموقف السعودى من عملية حزب الله؛ إنما نقصد بذلك محاولة الإجابة على تساؤلين: **أولهما**: لماذا تصرفت السعودية على النحو الذى جاء به موقفها؟ وقد تمت الإجابة خلال الجزء الأول من هذه الورقة.

وثانيهما : ما هى الخيارات التى كان يمكن للسعودية اللجوء إليها، ولم تفعل؟ بكلمات أخرى هل كانت هناك بدائل أخرى كان يمكن للسعودية العمل بها دون إثارة العديد من علامات الاستفهام حول موقفها من حزب الله؟

وكما أوضحنا فى بداية هذه الورقة فقد فوجئ صانع القرار السياسى فى السعودية شأنه فى ذلك شأن الكثيرين بسرعة الرد الإسرائيلى على عملية حزب الله، ويمكن تصور أنه لو تأخر هذا الرد أو لو لم يأخذ الشكل العنيف الذى بدا عليه منذ أول يوم للحرب؛ لاختلف رد الفعل السعودى على عملية حزب الله. وثمة مبررات يمكن سوقها فى هذا الصدد:

- **أولها** : أنها ليست المرة الأولى التى يقوم فيها حزب الله بعملية من نفس النوع؛ فقد سبقتها أخرى فى ٢٠٠٣، وربما كانت الأجواء مختلفة هذه المرة وتأتى بعد توتر الساحة اللبنانية الداخلية؛ إلا أن هذا لا يعنى شجب وإدانة العملية فى حال لم تقم الحرب.

- **وثانيها** : أن الموقف السعودى من مسألة تحرير الأراضى العربية المحتلة معروف وواضح، وهو دعم جميع أشكال المقاومة من أجل تحرير الأرض العربية المحتلة فى لبنان وفلسطين والعراق، وبالتالى كان يمكن تصنيف عملية حزب الله فى خانة المقاومة لتحرير مزارع شبعا.

- **ثالثها** : أنه لا يعقل أن تتخذ السعودية موقفًا مناوئًا لحزب الله، ومنددًا بعمليته، إذا ما حدث نوع من القبول اللبنانى بها، وهو ما لم يتوفر بالطبع؛ لذا جاء الموقف السعودى على نحو ما رأينا.

بكلمات أخرى لو لم يتحول الرد الإسرائيلى على عملية حزب الله إلى حرب حقيقية، ربما لاختلف الموقف السعودى من عملية حزب الله. أما وقد وقعت الحرب وانطلقت دانات المدافع الإسرائيلية تدك قرى الجنوب اللبنانى؛ فماذا كان يمكن للسعودية عمله لوقف هذه الحرب؟ هنا يمكن القول بأن ثمة خيارات طُرحت على المخيلة العربية، وكان للسعودية اللجوء إلى بعضها ولكنها لم تفعل، ويمكن استعراضها على النحو التالى:

• الخيار الأول: الدعوة إلى عقد قمة عربية طارئة

لم تدع أى دولة عربية لعقد قمة طارئة لبحث الحرب على لبنان باستثناء اليمن، التى دعت فى بداية العدوان إلى قمة طارئة؛ وذلك بموجب بروتوكول دورية القمة الذى يجيز عقد قمم طارئة فى حال حدوث مستجدات تتعلق بالأمن القومى العربى، وبشرط موافقة ثلثى الأعضاء. والسؤال هنا: لماذا لم تدع السعودية إلى قمة عربية طارئة لمناقشة الوضع؟ وهو ما يثير علامات تعجب كثيرة حول أبعاد الموقف السعودى من حزب الله، وذلك على نحو ما أوضحنا آنفًا. بالطبع إذا كانت السعودية قد دعت إلى عقد قمة عربية فإن السؤال «ماذا يمكن أن تقدم القمة لوقف الحرب؟» كان سيثار حتمًا، بيد أن مجرد عقد قمة فى حد ذاته كان سيعيد الثقة للكثير من الشعوب العربية فى قدرة قادتها على الاتفاق على موقف موحد تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان.

بيد أن الأسوأ أن يتخيل البعض أن السعودية قد سعت إلى عرقلة جهود الدول العربية من أجل عقد قمة طارئة، وهو ما نفته السعودية عقب الاجتماع التاريخى لوزراء الخارجية العرب فى لبنان فى السابع من أغسطس ٢٠٠٦، بل ودعت إلى عقد قمة عربية فى مكة المكرمة.

• الخيار الثانى: تعليق العلاقات مع الولايات المتحدة

ربما يرى البعض أن تعليق السعودية علاقاتها مع الولايات المتحدة، أو على الأقل التهديد به؛ كان يمكن أن يدفع واشنطن للضغط على إسرائيل من أجل وقف الحرب. بيد أنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن أى دولة أخرى تحظى بنفس العلاقة مع الولايات المتحدة يمكنها أن تقبل بمثل هذا الخيار؛ كمصر والأردن والكويت. ويمكن القول إن السعودية تحركت قدر المستطاع من أجل الضغط على الإدارة الأمريكية بكافة السبل الدبلوماسية ولكن دون جدوى. وفى هذا الصدد لا يمكن لأى جهة أن تحدد ماهية المصلحة القومية لدولة ما، كما أنه لا يمكن أيضًا لأى قوة سياسية أن ترسم لغيرها من الدول والقوى الدور الذى ينبغى عليها القيام به.

• الخيار الثالث: استخدام سلاح النفط

فى كل مرة تقع أزمة عربية، خصوصًا فى العلاقة مع الولايات المتحدة؛ يجرى الحديث عن استخدام سلاح النفط، وقطع الإمدادات عن الدول الغربية. وقد أثير الحديث حول هذا الموضوع مجددًا إبان الحرب الإسرائيلية على لبنان، ولم يكن أمام وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل سوى الرد بأنه «يستبعد أن تستخدم أى دولة عربية سلاح النفط للضغط على المجتمع الدولى لاتخاذ موقف تجاه الوضع فى لبنان. . وإن أول من سيتضرر من ذلك هو المواطن العربى»[٤٤].

وإذا كان الخياران الثانى والثالث يبدوان كما لو كانا بمثابة انتحار «سياسى» للسعودية، إلا أن الخيار الأول لم يكن يتطلب تضحية كبيرة، وكان يمكن له أن يحفظ ماء الوجه إزاء محاولات التقليل من الدور السعودى فى دعم القضايا العربية.

خامسًا: الدور السعودى بعد الحرب

منذ انتهاء الحرب على لبنان، والسعودية تسعى للعب دور مؤثر قد يعيد الهدوء إلى الساحة اللبنانية. وحسبما يرى البعض فإن السعودية تبذل حاليًا جهودًا مكثفة لتهدئة الأجواء بين أطراف الأزمة التى تعصف بلبنان هذه الأيام. وقد كان ثمة اعتقاد بأن الموقف السعودى من الحرب على لبنان سيؤدى إلى إدخال السعودية إلى حلبة التحالفات داخل لبنان، وبالتالى يدفعها إلى أن تكون مع بعض الأطراف مقابل أطراف أخرى. . ستجد نفسها مع قوى ١٤ آذار، وخاصة تيار المستقبل، فى مواجهة قوى ٨ آذار، وتحديدًا «حزب الله».

وقد تعزز هذا الاعتقاد مع التوتر الذى أصاب العلاقات السعودية السورية أثناء الحرب وبعدها، وخصوصًا فى أعقاب خطاب الرئيس السورى الذى جاء بعد انتهاء الحرب وتحدث فيه عما أسماه بـ«أنصاف المواقف وأنصاف الرجال».

وقد أبقت السعودية على قنوات اتصال مفتوحة مع منظمة «أمل» و«حزب الله»، ومحاولات بالمثل مع الجنرال ميشيل عون، باعتباره أحد أطراف المعارضة؛ كما كانت هناك اجتماعات متكررة وطويلة أحيانًا بين السفير السعودى فى بيروت عبد العزيز خوجة، والأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله؛ وهو اللقاء الذى رآه البعض محاولة لإعادة العلاقات بين الطرفين على ما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة.

وكما أثير فى الصحف فإن الجهود السعودية كانت تتركز بشكل أساسى على تحقيق حد أدنى من التوافق بين أطراف الأزمة اللبنانية، بما يمكن من التوصل إلى الحل المنشود. بعبارة أخرى تسعى السعودية إلى إيجاد شىء من التوازن بين مصالح الأطراف بحيث يفرض على كل منها تقديم بعض التنازلات كوسيلة لتحقيق الالتقاء حول الحد الأدنى المطلوب(٤٥).

بيد أن السؤال هنا: هل بقى هناك شىء من التوازن (وأقصد بذلك توازن المصلحة) فى الساحة اللبنانية بحيث يمكن التعويل عليه؟ مسار الأحداث منذ اغتيال الحريرى، وبشكل خاص منذ نهاية الحرب الإسرائيلية الأخيرة؛ يشير بشكل متصاعد إلى أن تقاطع المصالح السياسية للأطراف اللبنانية يتضاءل بشكل سريع، وأن توازنات المصلحة فيما بينها تتآكل بشكل مستمر.

حتى نقطة الخلاف الرئيسة بين الأطراف اللبنانية ليست محل اتفاق؛ فبالنسبة للمعارضة وخاصة «حزب الله» تتمثل هذه المسألة فى مقترح «الحكومة الوطنية»، و«حزب الله» يصر على هذه الفكرة ليس فقط كمخرج؛ بل كحق سياسى مشروع. وبما أنها كذلك فإن رفض أو ممانعة الأكثرية حيالها يعنى إصراراً على الاستئثار بالسلطة، وانصياعًا وراء الضغوط الأمريكية.

وبالنسبة للأكثرية يأتى موضوع المحكمة الدولية ليصبح هو نقطة الخلاف الرئيسة، وأن إصرار المعارضة وخاصة «حزب الله» على فكرة الحكومة الوطنية يأتى بغرض فرض ما أصبح يعرف بالثلث المعطل. والمقصود بذلك أن المعارضة تريد أن تحصل على ثلث المقاعد الوزارية زائد واحد، لتحصل بذلك على قوة الفيتو داخل الحكومة. والهدف حسبما تظن الأكثرية هو تعطيل المحكمة الدولية، وربما تفجير الحكومة من الداخل، ومن ثم قتل فكرة هذه المحكمة، أو إضعافها إلى درجة لا تستطيع معها أن تصل إلى الحقيقة وراء اغتيال الحريرى.

وأمام هذه التحديات يجوز التساؤل حول ماهية الدور الذى تسعى السعودية إلى القيام به لإصلاح ما أفسدته خبرة الشهور الثلاثة الماضية؟ وما مدى إمكانية نجاح الدور السعودى فى إيجاد مخرج للمأزق اللبنانى؟

الهوامش :

١ ـ إدوارد سعيد، حال العرب، جريدة الحياة، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٣ .

٢ ـ يشير الرأى الغالب فى تقييم الموقف العربى من غزو العراق إلى أنه فاق كل التوقعات سوءًا وتدنيًا عن المعايير القومية والقطرية، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع : د. أحمد يوسف أحمد، «النظام العربى وتحدى البقاء»، ضمن ملف «تداعيات الاحتلال الأمريكى للعراق»، مجلة المستقبل العربى، السنة ٢٦، العدد ٢٩١، (مايو ٢٠٠٣)، ص ٦٨ .

٣ ـ وقعت الحرب الأولى عام ١٩٨٢ عندما احتلت إسرائيل الجنوب اللبنانى، ولم تخرج منه إلا عام ٢٠٠٠ .

٤ ـ طالع نص البيان فى جريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٠٩١، تاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٥ ـ للاطلاع على نص كلمة وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل يرجى مراجعة محاضر اجتماعات الجامعة العربية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٦، وجريدة الشرق الأوسط، عدد ١٠٠٩٢، بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٦ ـ للاطلاع على نص البيان راجع : جريدة الأهرام، عدد ٤٣٥٢٧، بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٧ ـ جمال خاشجقى، «متى أخطأت المملكة فى حق لبنان؟»، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد ١١٢٥٩، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٨ ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩٩، ٢٣ يوليو ٢٠٠٦ .

٩ ـ موقع الجزيرة نت، دخول بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

١٠ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١١ ـ الشرق الأوسط، عدد ١٠١٠٧ بتاريخ ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .

١٢ ـ جريدة السفير ٢١/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٣ ـ جريدة الحياة، ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

14- Saudi Arabia grants Lebanon USD 50 million ،Morocco Times.com ،7/16/2006.

١٥ ـ جريدة الحياة، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .

16- at : www.un.org, World Food Programme.

١٧ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٨ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .

١٩ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

* اتفاق الطائف هو الاتفاق الإقليمى الذى تم بموجبه وضع نهاية للحرب اللبنانية التى استمرت عقدًا ونيفًا من الزمن، فقد وضع اتفاق الطائف بنودًا كثيرة وعديدة لحياة سياسية واجتماعية جديدة فى لبنان، عرفت فيما بعد بمرحلة ما بعد الحرب، وكان تعديل أو تغيير المناهج الدراسية جزءًا أساسيًا من بنود اتفاق الطائف الشهير الذى رعته المملكة العربية السعودية. وقد حدثت عدة تعديلات لاحقة على الاتفاق معظمها تخص المصالح السورية، ويمكن ملاحظتها فى النص المعدل : «تقوم القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية فى جميع الأماكن؛ حيث توجد القوات السورية فى فترة زمنية محددة، أقصاها ستة أشهر، تتجمع خلالها القوات السورية، وتتمركز فى منطقة البقاع». واستبدل بالنص : «تقوم.. فى فترة زمنية محددة، أقصاها سنتان، تقرر الحكومة

السورية، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية فى منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربى، فى ضهر البيدر، حتى خط حمانا/ المديرج/ عين دارة، وفى نقاط أخرى».

وتضمن الاتفاق مشروع إصلاح سياسى يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى البلاد، والتوازن بين المسيحيين والمسلمين، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب اللبنانى بقواتها الذاتية، وتحرير لبنان من الاحتلال «الإسرائيلى»، عبر تنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولى، المتعلقة بإزالة الاحتلال، مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩، وتنظيم علاقات لبنان بسوريا، وحلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال مدة زمنية محددة، وحلّ مشكلة المهجّرين اللبنانيين، وغيرها من البنود التى نظمت الحياة السياسية العامة فى لبنان وأخمدت الحرب الأهلية، ولكن إلى حين؛ إذ تشهد الساحة اللبنانية اليوم تصعيداً على خلفية هذا الاتفاق الذى لم يطبق فى الكثير من بنوده، كما أنه تعرض للانتهاك بتعديله أكثر من مرة ولأسباب سياسية، آخرها تعديل الدستور اللبنانى للتمديد للرئيس اللبنانى الأخير إميل لحود لفترة رئاسية جديدة ولثلاث سنوات، كما حصل من قبل ولعدة مرات، وذلك إلى أن تم اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى، وانسحبت القوات السورية من لبنان وتداعت الأحداث حتى وصلت إلى الحرب الإسرائيلية على لبنان فى يوليو ٢٠٠٦ . للمزيد حول هذا الموضوع راجع: لهيب عبد الخالق، اتفاق الطائف أخمد الحرب الأهلية إلى حين، جريدة البيان الإماراتية، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٢٠ ـ جمال خاشجقى، السعودية وتحديات الأزمة اللبنانية، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد ١١٢٥٩، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٢١ ـ مضاوى الرشيد، «المعادلة الصعبة فى حسابات النظام السعودى»، جريدة القدس العربى، ١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٢ ـ طارق الحميد، ضد المغامرين أم الشيعة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩٤، ١٨/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٣ ـ جمال خاشجقى، السعودية وتحديات الأزمة اللبنانية، مرجع سبق ذكره.

٢٤ ـ راجع موقع سى إن إن العربية على الرابط:

http://arabic.cnn.com/2006/lebanon.escalation/8/2/fatwa.hezbullah/index.html

٢٥ ـ مأمون فندى، من الرأس: لبنان أم حزب الله؟، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١٠٠، ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٦ ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١١٥، ٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ هدى الحسينى، الموقف السعودى ينتشل لبنان من الفخ السورى/ الإيرانى، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٩١، ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ راجع نص الخطاب الذى ألقاه الرئيس السورى بشار الأسد فى مجلس الشعب السورى فى الخامس عشر من أغسطس، راجع جريدة الحياة، العدد ١٠١٢٣، ١٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٢٩ ـ المرجع السابق.

30- Nawaf Obaid ،Region in Crisis: Saudi Arabia's Critical Role in Lebanon ،SUSRIS Publications ،August 8 ،2006.

وفى هذا الصدد أيضاً راجع: جمال خاشجقى، «الهلال الشيعى» فى المنطقة . . . حقيقة أم وهم؟، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد (١١٢٥٩) ٣/ ٥/ ٢٠٠٦ .

٣١ـ ينتشر الشيعة بأعداد متفاوتة فى مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة، لكن نطاق تمركزهم وثقلهم الأساسى هو شرق الجزيرة العربية، أو ما كانت تعرف قديمًا بالبحرين التى تشمل تاريخيًا أوال (مملكة البحرين حاليًا) والخط (القطيف) وهجر (الأحساء). وتاريخ التشيع فى المنطقة قديم، وبعضهم يعود به إلى عهد الإمام على بن أبى طالب الخليفة الرابع. وقد أنجبت المنطقة العديد من الصحابة والتابعين والشعراء المبرزين، وتميزت المنطقة (البحرين القديمة) باندلاع الثورات والانتفاضات المبكرة ضد الدولة الأموية ثم الدولة العباسية، والتى تكللت بسيطرة القرامطة فى نهاية القرن الثالث الهجرى، التى جعلوها قاعدة لحكمهم ومنطلقًا لحملاتهم ضد المراكز والعواصم العربية (العراق والشام ومصر)، واستمرت سيطرتهم قرابة ١٥٠ عامًا.

الشيعة موجودون فى مناطق وأقاليم مختلفة من المملكة؛ ففى المنطقة الشرقية يشكل الشيعة نسبة كبيرة من السكان، وهم مذهبيًا ينتمون إلى الإمامية (الجعفرية)، وكذلك الأمر ينطبق على شيعة المدينة (النخاولة)، بل إن الأشراف وهم سادة بنى هاشم فى المدينة ومكة، وينحدر من سلالتهم الأسرتان الهاشمية والعلوية الحاكمتان فى الأردن والمغرب؛ كانوا ينتمون (وبعضهم لا يزال) للمذهب الشيعى. كما أن هناك وجودًا شيعيًا بين قبائل حرب وجهينة (الحروب) وفى منطقة ينبع البحر، وهم من الشيعة الكيسانية. أما الشيعة «الإسماعيليون» فينتشرون فى الجنوب، وبخاصة فى نجران بين قبائل يام، كما ينتشر الشيعة «الزيود» فى مناطق عدة من المنطقة الجنوبية والغربية.

ومع أهمية الوجود الشيعى فى المملكة؛ حيث تقدر نسبهم من ١٠ إلى ١٥٪ من العدد الإجمالى للسكان المحليين البالغ حوالى ٢٢,٥ مليون نسمة؛ فإن المسألة الشيعية ارتبطت على الدوام بوجود الشيعة فى المنطقة الشرقية لأسباب وعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية. وقبل كل شىء تتمثل أهمية العامل الشيعى فى الحياة المعاصرة للمملكة العربية السعودية فى كون المنطقة الشرقية تحتوى على أكبر مخزون نفطى فى العالم (٢٥٪ من إجمالى الاحتياط العالمى) إلى جانب وجود كميات هائلة من الغاز.

أما على الصعيد الجيوسياسى والعلاقات الثقافية والعائلية والمذهبية؛ فإن شيعة الشرقية يمتلكون التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعى «الكثيف» فى المناطق المجاورة مثل العراق وإيران والشام والكويت والبحرين وغيرها من دول الخليج العربى، لكن هذا التواصل والتداخل لا يعنى بأى حال تبعية شيعة المملكة لمركز أو دولة «معينة» أخرى من منطلق ولاء سياسى ومذهبى. فتاريخ التشيع فى الجزيرة يعود إلى حوالى ١٤٠٠ سنة، فى حين أن إيران الشيعية المعاصرة يعود وجودها إلى حوالى ٥٠٠ سنة (الحكم الصفوى). وفى الواقع فإن علماء الشيعة من البحرين (التى تشمل القطيف والأحساء) كانوا يمتلكون حوزتهم (مدارسهم) الدينية الخاصة منذ زمن سحيق. وقد أطلق على مدينة القطيف مسمى «النجف الصغرى» لكثرة الحوزات الدينية فيها، واستمرت هذه الحوزات تعمل بنشاط حتى بدايات قيام الحكم السعودى (الدولة الثالثة). للمزيد راجع، نجيب الخنيزى، النشاط السياسى للشيعة فى السعودية، موقع الجزيرة نت على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/78043615-9EE9-4403-8C01-A60FF61A98C3.htm.

كما يمكن مراجعة الدراسة الوثائقية الهامة لمجموعة الأزمات الدولية "ICG" بعنوان:

The Shiite Question in Saudi Arabia ،Middle East Report ،N. 45 ، 19 September 2005.

٣٢ـ جريدة الحياة، ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

٣٣ـ جريدة الوطن السعودية، العدد ٢١٣٥، ٤/ ٨/ ٢٠٠٦.

٣٤ـ جريدة الرياض، العدد ١٣٩٨٢، ٥/ ١٠/ ٢٠٠٦.
٣٥ـ جريدة الوطن السعودية، العدد ٢١٣٦، ٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٣٦ـ خليل العنانى، «النظام العربى من البنيوية إلى التفكيك»، مجلة شئون عربية، عدد ١٢٧، خريف ٢٠٠٦، ص ٦٥ .
٣٧ـ د. أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على العالم العربى»، (فى) احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا، مرجع سابق، ص ٣٢١ .
٣٨ـ د. أحمد يوسف أحمد، «التداعيات العربية»، (فى) الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها (ملف)، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ٣٩ـ ٤٠ .
٣٩ـ جريدة الشرق الأوسط، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ .
٤٠ـ موقع الجزيرة نت، دخول بتاريخ ١/ ٨/ ٢٠٠٦ على الرابط :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B656617C-839A-484D-B580
CCDE85B14DEA.htm
٤١ـ د. محمد السيد سعيد، «حسابات خاطئة وراء موقف عربى مخجل»، جريدة الاتحاد، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٢ـ جريدة الشرق الأوسط، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٣ـ جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠١١٠، ٣/ ٨/ ٢٠٠٦ .
٤٤ـ د. خالد الدخيل، «الدور السعودى أمام التوازنات الطائفية فى لبنان»، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد (١١٤٦٠) ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٦ .
٤٥ـ المرجع السابق.